مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي
اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار الجابري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6812
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 23:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية السورية
دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي

الأستاذ المساعد الدكتور
ستار جبار الجابري(*)

المقدمة:

إن التغير الكبير الذي حصل في نظام الحكم في العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لم يغير الأوضاع الداخلية في العراق فحسب، ولم يكتف بقلب المعادلة السياسية في الداخل، وإنما تعدى ذلك ليغير الكثير من ملامح السياسة في المنطقة، ويغير التوازن الإقليمي بشكل غير طبيعي، كما إن التغييرات امتدت لتشمل العلاقات الدولية في المنطقة عموما ، وعلاقات العراق الدولية على وجه التحديد ، ونخص بالذكر علاقات العراق مع دول الجوار، ولاسيما دول الجوار العربية، والمتوقع القادم في المستقبل أكثر ، خاصة في حالة نجاح التجربة العراقية في الديمقراطية والتعددية.

لذلك ارتأينا الكتابة في موضوع العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية السورية، بغية تلمس أهم محددات تلك العلاقات، والنظر في متطلبات تنمية تلك العلاقات، وفقا للمصالح المشتركة، وسبل بناء الثقة المتزعزعة بين البلدين، سواء تلك المترتبة على تركة العهد السابق، أو التي نشأت من جراء الاحتلال.

أولا : نظرة حول العلاقات العراقية السورية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق

(*) استاذ في مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد

تتميز العلاقات العراقية السورية منذ زمن طويل بالعدائية والتعايش معاً ، فبين هذين البلدين تنازع تقليدي على الهيمنة في الشؤون العربية ، أضف إليه التنافس الإيديولوجي والشخصي بين شقَّي حزب البعث الحاكمين في الدولتين . وقد اتّخذا مواقف متعارضة حيال قضايا مهمة ، إذ أدان العراق مشاركة سورية في عملية السلام التي نتج عنها اتفاقيات فصل القوات مع الكيان الصهيوني[1]، وبدت بغداد عاصمة الرفض العربي مع إدانتها لوقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني وقراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ ، ثم تصاعد التوتر بينهما في العام ١٩٧٦ ، وفي الثمانينيات نتيجة خلافاتهما حول الحرب الأهلية اللبنانية والثورة الإسلامية الإيرانية ، وتوج الخلاف أثر وصول صدام حسين إلى السلطة ، ومن ثم اتهام سورية بأنها تخطط لقلب نظام الحكم في العراق في العام ١٩٧٩ ، وأخيرا اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ووقوف سورية إلى جانب إيران، مما عمق الهوة بين البلدين ، وأدى بالنهاية إلى قطع العلاقات بينهما.

بدأ الدفء النسبي في علاقات سورية مع العراق أواخر حكم حافظ الأسد ، إذ فُتحت الحدود في العام ١٩٩٧ . وكان الاقتصاد العامل الجوهري في التقارب السوري العراقي، وأثمر ذلك عن مصالحة مرتبكة، ترافقت مع نفي علني لأن تكون سورية غيرت موقفها، ثم تنامت العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير مع تبوء الرئيس بشّار الأسد للحكم.

إن العلاقات الاقتصادية كانت واضحة في تسريع التقارب السوري العراقي ، فالرئيس بشار الأسد يهمه إعادة ترتيب البيت السوري من الداخل وتنشيط الاقتصاد المترهل أكثر من الخلافات القديمة التي كانت موجودة بين جناحي حزب البعث الحاكمين في البلدين والتي وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما . ومع مطلع العام ١٩٩٧ راح البلدان يحسنان علاقاتهما بالتدريج ، ففتحا حدودهما المشتركة أمام رجال الأعمال والمسؤولين ، ودعا وزير خارجيتها فاروق الشرع في أكثر من مناسبة إلى إنهاء الحصار عن العراق . وفي العام ١٩٩٨ وقع البلدان اتفاقا يتناول إعادة إصلاح خط أنبوب النفط الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق بمرفأ بانياس السوري على البحر المتوسط والذي توقف منذ العام ١٩٨٢.

وفي آذار ٢٠٠٠ فتح العراق شعبة لإدارة مصالحه في دمشق ، وفي حزيران من العام نفسه زار وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف العاصمة السورية ، وأعلن أن العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين

[1] **لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية فصل القوات ينظر : هنري كيسنجر ، مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ، ترجمة خليل فريحات ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٤-٥٤٠ .**

البلدين ستعود قريباً . وجاء الإعلان عن تدشين خط سكة حديد حلب – الموصل في تموز ٢٠٠٠ ليستكمل إخراج العراق من عزلته ومحاولة جديدة لكسر الحصار، واقتصر نشاط الخط على نقل الركاب ، في حين كان العراق يأمل في الحصول على موافقة الأمم المتحدة لاستغلاله في استيراد البضائع الأوروبية عبر سورية .

وقام محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي في ١٧ أيار ٢٠٠٠ بزيارة إلى سورية ، والتقى فيها كل من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد العمادي ، ووزير النقل مكرم عبيد ، كما عقد اجتماعًا مطولا مع اتحاد غرف التجارة السورية ، ثم أتبعها بلقاء مع وزير النفط السوري ووزيري الصحة والمواصلات .

وبعد لقاء بين صالح ووزير النفط السوري محمد ماهر الجمال قال الوزير العراقي : " إن تأخر فتح أنبوب النفط الواصل بين حقول كركوك العراقية وميناء بانياس السوري " يعود إلى أن القسم الموجود داخل الأراضي السورية ما زال قيد التجهيز ، وإعادة الضخ فيه ثانية متوقف على الجانب السوري بعد أن تم الانتهاء من تجهيز القسم الموجود في الأراضي العراقية . ويسمح الأنبوب المشار إليه بضخ ما يتراوح بين ٣٥٠-٤٠٠ ألف برميل من النفط العراقي يوميًا في المرحلة الأولى ، على أن تتم زيادة طاقته ليسمح فيما بعد بضخ ١,٢ مليون برميل يوميا منها نحو ٤٠٠ ألف برميل تضخها سورية من حقولها الموجودة قرب مدينة دير الزور.

وقال الوزير العراقي : إن " حجم وارداتنا من سورية بدأ ينمو بشكل سريع إلا أنه أقل من المستوى الذي نرغب الوصول إليه ، وزيارتي تأتي لبحث المجالات التي ستزيد من حجم مشترياتنا من سورية " . وأضاف : " خلال اجتماعاتي مع المسؤولين السوريين تم الاتفاق على زيادة حجم التوريد عبر طريق الموانئ السورية ووصل حجم العقود التي تم توقيعها عبر الموانئ السورية هذا العام فعليا إلى مليون طن في حين أن العقود التي كانت أبرمت حتى الآن لم تتجاوز ٨٣٩ ألف طن منذ اعتماد الموانئ السورية منفذا لمستورداتنا " . وبين صالح أنه " ناقش سبل تفعيل النقل عبر وسائل متعددة ضمنها السكة الحديد الواصلة بين البلدين ، وهذا ما سيزيد من منافسة الموانئ السورية لمثيلاتها بعد الانتهاء من إعادة تأهيل السكة " .

أما اللقاء الذي تم بين وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي والوزير العراقي فقد تناول سبل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مجالات توريد الأدوية الطبية والمنظفات وبعض المواد الغذائية إلى العراق

في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء ، في حين تناولت محادثاته مع وزير النقل السوري سبل تفعيل النقل بالسكك الحديدية وزيادة حجم التبادل التجاري والترانزيت عبر المرافق السورية بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء وتسهيل آلية النقل بالشاحنات وتطويره ، وتم الاتفاق على أن تتابع اللجنة الفنية من الجانبين هذه المواضيع ، ووضع آلية لتنفيذها .

وعلى هامش هذه الزيارة كشف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية راتب الشلاح أن حجم الصادرات السورية تراوح وسطيا خلال السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠، أي منذ إعادة العلاقات بين البلدين ، أكثر من ٢٠٠ مليون دولار سنوياً ، وكانت تلك المرة الأولى التي ذكر فيها مثل هذا الرقم ، ذلك إن التقديرات كانت ٢٥٠ مليون دولار خلال السنوات الأربع كاملة . وأضاف الشلاح أن هذه المبالغ هي قيمة منتجات طبية وأدوية ومساحيق تنظيف ومواد غذائية أغلبها من الحبوب ، وخصوصا القمح والعدس والحمص .

وأكد الشلاح أن تجارة الترانزيت بين سورية والعراق سوف تشهد تطورًا كبيرًا ، حيث كان يتوقع أن يرتفع حجم المستوردات العراقية عبر الأراضي السورية من ٥٠٠ ألف طن العام ١٩٩٩ إلى نحو مليون طن العام ٢٠٠٠ ، وأضاف أن هذه الكميات من البضائع العراقية ستساعد على زيادة فرص عمل جيدة للشاحنات السورية[٢].

وقد أقلق تنامي العلاقات العراقية السورية الولايات المتحدة الأميركية ، وحرص وزير خارجيتها كولن باول أثناء زيارته لدمشق أواخر شباط ٢٠٠١ على الحصول على تأكيدات من الرئيس السوري بشار الأسد بأن سوريا ستخضع أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها لمراقبة الأمم المتحدة ، الأمر الذي سيحرم العراق من حوالي مليوني دولار يومياً تدخل الخزانة العراقية خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء[٣].

لقد كان الاقتصاد أهم محركات سورية تجاه التقارب مع العراق حتى إن التجارة مع العراق ساهمت بتعزيز توازن التجارة واحتياطي النقد الأجنبي الذي كان يعاني من العجز منذ أواسط التسعينيات في سورية ، بينما كان العراق يسعى لإنهاء عزلته الدبلوماسية وكسر الحصار الاقتصادي والمقاطعة المفروضة عليه ، لذلك منح سورية مرتبة الشريك الاقتصادي المفضل .

[2] http://www.islamonline.net
[3] http://www.aljazeera.net

ثانيا : موقف سورية من الحرب الأمريكية على العراق

كانت سورية حذرة إلى حد ما في الحقبة التي سبقت الحرب ، فقد فاجأت كثيراً من المراقبين ، وخيبت أمل الكثيرين عندما صوتت في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ على قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الذي يدعو العراق إلى الكشف عن ترسانة التدمير الشامل ، والسماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق . ودافع المسؤولون السوريون عن هذا الموقف على أساس أن سورية " أرادت إظهار حسن نيتها والمساعدة في تجنيب العراق والمنطقة الحرب " ، بل إنهم ادعوا بأن لديهم ضمانات من الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بألا يستخدم القرار لشن هجوم عسكري على العراق[٤].

ومع ازدياد مؤشّرات الحرب أخذت سورية تعادي المخططات الأمريكية في العراق والمنطقة وتدينها أكثر فأكثر . ثم أدان النظام السوري بشكل علني وبلهجة قاسية غير معهودة ما دعاه بالموقف المنافق لبقية الأنظمة العربية حين تجمع بين الرفض المعلن للحرب وتقديم الدعم العسكري واللوجستي لها . كما اتخذت سورية موقفاً متصلباً من جهود اللحظة الأخيرة لإقناع صدام بالاستقالة أو مغادرة العراق . وظلت حدودها مع العراق مفتوحة ، ودعت المؤسسة الدينية الرسمية (عبر المفتي الشيخ أحمد كفتارو) إلى الجهاد ضد القوات الأنجلو أمريكية ، وبعد أسبوع من بداية الغزو عارض الرئيس بشّار الأسد الحرب بقوة ملمحاً إلى واجب العرب الأخلاقي في مساعدة العراق على مقاومة الغزاة ، وكان لهذا الموقف الداعم للعراق أثر ايجابي على المستوى الشعبي الداخلي ، ولكن على الصعيد الخارجي واجهت سورية ضغوطات كبيرة وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[٥].

ولم تكن قراءة القيادة السورية دقيقة لكيفية المواجهة العراقية الأمريكية ، خاصة بعد السقوط السريع لبغداد ، الأمر الذي خلق إحراجا كبيرا لسورية ، التي وجدت نفسها على حين غرة في وضع جيوستراتيجي جديد ، وضعها بين السندان الصهيوني في الجنوب ، ومطرقة الاحتلال الأمريكي في العراق في الشرق ، إلى جانب لبنان الذي بات مصدر ضعف لها بدلا من كونه مصدر قوة . كما أثارت سورية حفيظة مصر بسبب موقفها المؤيد للعراق وإدانتها للدول العربية التي ساندت الحرب على العراق ،

---

[٤] **المجموعة الدولية لمقاربة الأزمات (ICG) ، سورية في ظل بشار الأسد – التحديات السياسية الخارجية ، تقرير رقم ٢٣/الشرق الأوسط ، منشور على موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، ص ٤ . ينظر :**

http:// www.alsharqalarabi.org.uk

[٥] **المصدر نفسه**

وفقدت سورية أيضا كثيراً من التعاطف الكويتي ، لاسيما أن الكويت هي إحدى الدول العربية الرئيسة الداعمة لسورية[٦] .

ثالثا : العلاقات العراقية السورية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

زار رئيس الحكومة العراقية المؤقتة أياد علاوي سورية ، ووصف محادثاته مع الرئيس السوري بشار الأسد بأنها متوافقة ، مؤكدا أن " العلاقات العراقية السورية ابتدأت بصفحة مشرقة " . وقال علاوي في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره السوري محمد ناجى عطري عقب لقائه مع الرئيس الأسد : إن " محادثاتي مع الرئيس الأسد كان فيها توافق كامل ودقيق ومفصل ولمسنا رؤية سورية حريصة على مستقبل العراق " ، مشيرا إلى إن المحادثات تناولت قضايا هامة تتعلق بالأمن المشترك وتطورات الأوضاع في المنطقة ، فضلاً عن العلاقات الثنائية بين البلدين . ودعا علاوي إلى ضرورة مشاركة سورية في إعادة بناء العراق من خلال وضعها في قائمة الدول المانحة ، وإسهام الشركات السورية الخاصة والعامة في اعمار العراق في مجالات الاتصالات والنقل والنفط . من جانبه أكد رئيس الوزراء السوري أن بلاده حريصة على وحدة العراق أرضا وشعبا ، معربا عن أمله في أن يستطيع العراق العودة إلى الحاضرة العربية في اقرب وقت ممكن ، مؤكدا إن بلاده مستعدة لتقديم كل مساعدة يطلبها العراق . وأشار إلى أن عدم استقرار الأمن في العراق سيكون له انعكاسات على الأمن الوطني في سورية ، مشددا على أن سورية تعارض أي عملية تسلل من سورية إلى داخل الأراضي العراقية وبالعكس .

وصرح علاوي للوكالة العربية السورية للأنباء " سانا " أن علاقات التعاون القائمة بين البلدين ستكون موضع اهتمام مشترك بهدف تطويرها وتنميتها في مختلف المجالات ، وبما يجسد مصالح البلدين والشعبين الشقيقين وآمالهما . وأعرب رئيس الوزراء السوري عطري عن ثقته بأن الزيارة ستشكل قوة دفع لعلاقات التعاون الأخوي بين سورية والعراق في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية والسياسية ، وعبر عن تفاؤله بنتائجها من خلال الرؤية والتطلعات المشتركة للشعبين السوري . العراقي . وأشار إلى إن سورية كدولة إذ تبدي تفهماً لظروف العراق وحاجات شعبه تنطلق في موقفها من حرص على التعاون مع الشعب العراقي ، وتأكيد أواصر العلاقة الأخوية بين شعبي سورية والعراق، وتطوير العلاقات الثنائية خدمة لمصالح البلدين ومستقبلهما .

---

[٦] **سعدون جوير الدليمي ، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية السورية (وجهة نظر عراقية) ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٢٩ .**

وقد حظيت الزيارة باهتمام واسع من قبل المراقبين والمحللين ، ورأى عديدون فيها انعطافة نحو التعاون مع الحكومة العراقية ، ولقي الوفد العراقي الزائر حفاوة بالغة في دمشق . وتأتي زيارة علاوي بعد تحول إيجابي في الموقف السوري حدث بعد نقل السلطة إلى الحكومة العراقية أواخر حزيران ٢٠٠٤ ، رغم الملاحظات السورية على مستوى السيادة الذي تتمتع به الحكومة العراقية ، وتأكيدها أن الاحتلال الأمريكي لا يزال جاثماً على أرض العراق .

وقد اتفق العراق وسورية على تشكيل لجنة أمنية مشتركة مكلفة بضبط الحدود بينهما والتي يبلغ طولها ٦٠٠ كيلومتر وتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما . وأعلن رئيس الوزراء السوري محمد ناجى العطري إن البلدين " اتفقا على تشكيل لجنة تنسيق أمنية مشتركة لضبط الحدود من والى العراق " . جاء هذا القرار بعد اتهامات متكررة وجهتها الولايات المتحدة إلى سورية بغض النظر عن عبور مقاتلين معادين للقوة المتعددة الجنسيات في العراق ، الحدود بين البلدين . وقال العطري " نعارض أي تسلل إلى العراق كما نعارض أي تسلل عراقي إلى سورية " ، مؤكدا إن الجانبين متفقان على أهمية حماية وحدة العراق وتحقيق الأمن في هذا البلد . ويطالب المسؤولون السوريون باستمرار بانسحاب القوات الأجنبية من العراق ، وقد رأى العطري خلال استقباله علاوى إن " خروج قوات الاحتلال من العراق يساعد إلى حد كبير في إنهاء أعمال الفوضى والاغتيالات وتجفيف منابع العنف الذي تشهده الساحة العراقية ويؤدى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ".

وشملت المحادثات العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدين . وتحدث الجانب العراقي عن التأسيس لعلاقة إستراتيجية بين العراق وسورية واستعادة الدور العربي للعراق عبر البوابة السورية ، كما قال الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط ، بعد أن توقع المراقبون أن يقتصر الحديث على ضبط الحدود والمستحقات المالية . في حين قال فلاح حسن النقيب وزير الداخلية : " لم نأت إلى دمشق من أجل الموضوع الأمني بل من أجل استعادة العراق دوره في العالم العربي وفي العالم"[٧].

ورحب هوشيار زيباري وزير الخارجية بقرار سورية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق التي قطعت منذ أكثر من عقدين في تصريحات للصحفيين على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في إسطنبول ، ووصف القرار بأنه حكيم وجيد وسليم . وأعرب عن أمله بأن يساعد هذا القرار في تحسين العلاقات في جميع المجالات بين سورية والعراق وفتح صفحة جديدة بين البلدين . وكان وزير الخارجية

[7] http:// www.arabic.xinhuanet.com

السوري فاروق الشرع أعلن على هامش المؤتمر أن سورية قررت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق المقطوعة منذ العام ١٩٨٠[٨].

إلا إن وزير الخارجية هوشيار زيباري عاد ليؤكد إن العلاقات بين سورية والعراق " ليست على ما يرام " ، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود " إشارات ايجابية " حول تعاون أفضل من النظام السوري من اجل مكافحة أعمال العنف في العراق . وقال " علاقاتنا مع سورية خلال هذه الفترة ليست على ما يرام بالرغم من حرصنا على بناء علاقات ، وطلبنا للتعاون مع سوريا خصوصا لاستتباب الأمن " . وأضاف " في الآونة الأخيرة تلقينا إشارات ايجابية " من الحكومة السورية حول التعاون الأمني . وتابع " هناك شكاوى ولدينا مواقف من بعض الدول مثل الأخوة في سورية بخصوص مدى التعاون في تحقيق الأمن وضبط الحدود " من اجل منع تسلل المقاتلين الأجانب إلى العراق[٩].

فضلا عن ذلك فقد دعا منتصر الإمارة العضو عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد واحد أعضاء الجمعية الوطنية العراقية إلى مراجعة العلاقات العراقية السورية ، واتخاذ إجراءات ضد دمشق بعد تكرر إعلانات المسؤولين في الحكومة العراقية بان الجانب السوري لا يتخذ ما يكفي من الإجراءات لوقف تدفق المسلحين إلى العراق عبر الأراضي السورية ، ووجود عناصر من النظام السابق ضالعة في أعمال العنف داخل العراق[١٠].

وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر التقى الرئيس العراقي غازي عجيل الياور الرئيس السوري بشار الأسد ، وقال الياور انه جرى خلال اللقاء بحث العلاقات العراقية السورية بشكل مفصل ، وطلبنا من الجانب السوري العمل على إزالة الشوائب التي تحيط بهذه العلاقات ، وقد تجاوب الرئيس الأسد كليا بشأن هذه المطالب ، واقترح إعادة تشكيل لجنة التنسيق الأمني بين البلدين[١١].

وبعد انتخاب الرئيس جلال الطالباني قال : " نحن مُثقَلون بأفضال سوريا علينا... لقد ساعَدَتنا حين لم يساعدنا أحد ، آوَتنا وقدمت لنا كل الدعم اللازم في نضالنا ضد نظام صدام حسين الدكتاتوري"، مؤكداً أنه لن ينسى "أفضال صديقه الرئيس حافظ الأسد " وذلك في خطابه أمام الجمعية الوطنية العراقية ، بُعَيد أدائه القَسَم الدستوري أمامها بعد انتخابه رئيساً لجمهورية العراق[١٢].

[8] http:// www.alitijahalakhar.com
[9] http:// www.yekiti.ch
[10] http:// www.asharqalawsat.com
[11] http:// www.alsharqiyatv.com
[12] http:// www.thefreesyria.org

وقد أكد صلاح برواري ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في دمشق أنّ مستقبل العلاقات العراقية – السورية سيكون مستقبلاً زاهراً ومبشراً بالخير لشعبَي البلدين ، في عهد الرئيس العراقي الجديد جلال طالباني ، الذي هو صديق صادق لسوريا ، ووفيّ لذكرى صديقه الحميم الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ، وأضاف " الرئيس طالباني هو واحد من أصدقاء كُثر لسوريا في عراق اليوم ، من سياسيين ومسؤولين رفيعي المستوى ، مثل مسعود بارزاني ، والسيد عبد العزيز الحكيم ، والدكتور إبراهيم الجعفري ، والدكتور إياد علاوي وآخرين "[١٣].

وعلى الرغم من تعزيز السلطات السورية قواتها العسكرية على الحدود مع العراق خلال العام ٢٠٠٥ بهدف مراقبة الحدود ، ولاسيما مع تصاعد العمليات العسكرية الأميركية في منطقة القائم العراقية المجاورة للحدود مع سورية[١٤]، إلا إن الولايات المتحدة هددت سورية بتحرك دولي في حال لم تنجح في منع المسلحين من استخدام أراضيها كقاعدة خلفية للعمليات ، واستمرارها في غض الطرف عن تسرب هؤلاء المسلحين عبر الحدود السورية إلى مدن عراقية مثل الرمادي ، وبعقوبة ، وتكريت ، وسامراء ، وتلعفر . وجاء هذا التصعيد في اللهجة الأميركية حيال سوريا على لسان آدم ايريلي المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية الذي صرح في ١٧ أيلول ٢٠٠٥ بأن " الأسرة الدولية ستتحرك لأن سورية باتت أكثر وأكثر عامل عدم استقرار في المنطقة"، دون أن يكشف ما إذا كانت واشنطن تعتزم رفع شكوى لدى مجلس الأمن، وأضاف:"أن أبرياء يقتلون في العراق، لأن سوريا تسمح بأن يستخدم إرهابيون أراضيها لزرع الموت والدمار". لذلك دعا الرئيس العراقي جلال الطالباني سورية إلى إثبات دورها الإيجابي في المنطقة من خلال القيام بمسؤولياتها لضبط الحدود المشتركة ومنع تسلل المسلحين ، وإزاء هذا التصعيد الأميركي حيال سورية، أكدت صحيفة تشرين الحكومية السورية أن الولايات المتحدة تجند كل دول العالم بلا استثناء لمعاقبة سوريا، متحدية الإدارة الأميركية أن تقدم دليلا واحدا على الاتهامات التي توجه إلى دمشق ، ورأت الصحيفة أن الاتهامات التي توجه إلى سوريا جاهزة وتحت الطلب وهي مسبقة الصنع الأميركي الإسرائيلي ، ووصفت الصحيفة ذلك بأنه حرب مفتوحة ضد سورية . وقد دعت سورية إلى إحياء وتفعيل اللجنة الثلاثية التي تضم سورية والعراق والولايات المتحدة ، والتي جرى تشكيلها بمبادرة من رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي من أجل مراقبة وضبط الحدود البرية بين سوريا والعراق ، مؤكدة استعدادها للانخراط في دعم هذه اللجنة وتطوير عملها بالشكل المطلوب[١٥].

[١٣] **جريدة اللواء اللبنانية ، ١٩ نيسان ٢٠٠٥.**
[١٤] **جريدة الوطن العمانية ، ١٥ أيار ٢٠٠٥ .**
[١٥] **جريدة الوطن العمانية ، ١٨ أيلول ٢٠٠٥.**

ولدى استقباله السيد مقتدى الصدر عند زيارته لسورية في شباط ٢٠٠٦ أكد نائب الرئيس السوري فاروق الشرع قرار سورية بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق بعد تشكيل الحكومة العراقية المنتخبة . وقال الشرع " تم إخطار سماحة السيد الصدر قرار سورية إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين دمشق وبغداد على مستوى السفراء ، بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة " . وعبر الشرع عن رغبة سورية في أن تكون هذه الخطوة منطلقا لدفع مسيرة تطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها في جميع المجالات.

واجتمع الصدر للمرة الأولى مع الرئيس السوري بشار الأسد في ٦ شباط ٢٠٠٦ ، ودعا الصدر الرئيس السوري إلى استئناف العلاقات السورية . العراقية المنقطعة منذ عام ١٩٧٩ ، وأبدى الأخير استعداده لتنفيذ الخطوة .

وفي اللقاء الثاني الذي جمعه بالسيد مقتدى الصدر في ٧ شباط ٢٠٠٦ بحث الرئيس السوري بشار الأسد في "الأوضاع على الساحة العراقية ونتائج الانتخابات الأخيرة والمشاورات الجارية لتشكيل الحكومة العراقية " . ودعا الأسد " إلى توحيد الصف الوطني في العراق حرصا على سلامة البلد الشقيق وتحرره من الاحتلال " . وجاء في بيان رئاسي إن "سماحة السيد مقتدى الصدر أشاد بمواقف سوريا الداعمة للشعب العراقي وحرصها على سلامته وأعرب عن تضامنه معها وحرصه على متابعة التنسيق حول المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين"[١٦].

وأفادت الوكالة العربية السورية للأنباء " سانا " أن نائب الرئيس فاروق الشرع التقى الصدر أيضا بحضور وزير الخارجية وليد المعلم ، و" دار الحديث حول تطورات الأوضاع في العراق والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين سوريا والعراق وسبل تعزيزها في كل المجالات تجسيدا للروابط المشتركة بينهما ". وقالت إن الشرع " نوه بالمواقف العربية والإسلامية لسماحة السيد مقتدى الصدر". وقال الصدر في تصريحات صحافية إن محادثاته مع الشرع " تناولت العلاقات السورية العراقية والسبل الكفيلة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، لمواجهة التحديات والضغوط التي يتعرض لها البلدان ". ووصف العلاقات السورية العراقية بأنها " طيبة " ملاحظا " أن البلدين يواجهان تحديات مشتركة ". وأوضح إن التيار الصدري في العراق " يهدف إلى استقرار العراق والعمل مع كل من له مصلحة في بنائه وفي استقرار المنطقة ". وأكد انه " سيعمل لما فيه مصلحة سوريا وجميع الدول العربية والإسلامية وبكل الوسائل المتاحة " . وأوضح أن موضوع إعادة العلاقات الثنائية كان محور المباحثات ، وأنه سيعزز التعاون والتكامل بين

[١٦] جريدة النهار اللبنانية ، ٨ شباط ٢٠٠٦ .

سورية والعراق ومشدداً من جانب آخر، على ضرورة إنهاء احتلال العراق . من جهته وصف الشيخ رائد الكاظمي ، مدير مكتب الصدر بدمشق ، زيارة الصدر لسورية بأنها ناجحة تماماً ، مشيراً إلى ما أعلنه الصدر من أن جيش المهدي سيدافع عن سورية إن هي تعرضت للاعتداء[١٧].

وقد بحث نائب رئيس الجمهورية السورية فاروق الشرع في دمشق في نيسان ٢٠٠٦ مع وفد يمثل الحزب الإسلامي برئاسة عضو المكتب السياسي فؤاد الراوي تطورات الأوضاع على الساحة العراقية . وتم خلال اللقاء تأكيد الحرص على وحدة العراق أرضا وشعبا وانتمائه العربي ، وأهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق ، ورفض المحاولات الرامية للإيقاع بين أبناء الوطن الواحد[١٨].

وضمن مساعيهما لتحسين العلاقات بينهما أكد مدير المصرف التجاري السوري دريد درغام إن الجانبين السوري والعراقي يعملان لحل موضوع الأرصدة العراقية في سوريا ، وأعرب عن الأمل باستئناف المصرف التجاري لنشاطاته مع العراق عبر توفير خدمات للمصدرين والمستوردين بين البلدين وذلك بعد الانتهاء من ملف مطابقة المستحقات المالية المتقابلة . وأشار إلى إن المصرف التجاري السوري قام وبموجب اتفاق بين الحكومتين السورية والعراقية بإعادة الرصيد المتبقي ، موضحا إن عملية مطابقة تجرى حاليا مع اتحاد غرف التجارة السورية .

وكان اتحاد غرف التجارة السورية قد ذكر إن هناك مستحقات تتجاوز المليار دولار لمصدرين سوريين قاموا بتوريد سلع إلى الأسواق العراقية خلال حقبة برنامج النفط مقابل الغذاء ولم يتمكنوا من قبض ثمنها بسبب ظروف الحرب . وقال درغام انه طلب من المصدرين السوريين تقديم الوثائق التي تثبت قيامهم بعمليات تصدير دون أن يقبضوا الثمن ليصار إلى مطابقتها مع الجانب العراقي . وأوضح إن هناك نوايا طيبة واضحة لدى الطرفين السوري والعراقي للوصول إلى حل سريع لهذا الموضوع متوقعا أن تحمل الفترة القادمة معاملات تجارية بمبالغ كبيرة جدا . وأشار إلى إن المصرف التجاري السوري ليس لديه معاملات مع العراق حاليا بسبب الظروف الأمنية أولا وبسبب الأموال المتقابلة التي لابد من إنهاء الملف الخاص بها عن طريق المطابقة وإعطاء كل ذي حق حقه وفق الوثائق المقدمة . وقد بدأت المصارف الخاصة العاملة في سوريا وعددها ستة مصارف تأخذ دورها في توفير خدمة للمصدرين والمستوردين بين سوريا والعراق مصرفيا . كما بدأت مصارف خاصة عراقية تتجه لفتح فروع لها في سورية ، بدأت بفرع لمصرف البصرة في المنطقة الحرة برأسمال قدره عشرة ملايين دولار أمريكي بدا العمل في شهر تشرين الأول ٢٠٠٥ لتقديم

[١٧] جريدة الشرق الأوسط ٩٩٤٠ ، ١٤ شباط

[18] http://www.voltairenet.org

الضمانات المصرفية لرجال الأعمال العراقيين والسوريين . وفي هذا الصدد ذكر تقرير صادر عن اتحاد غرف التجارة السورية إن صادرات القطاع الخاص السوري إلى الأسواق العراقية تجاوزت الـ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي العام الماضي مبينا أن الصادرات السورية تركزت بشكل رئيس على المواد الغذائية وألبسة وأدوات منزلية ومنظفات وحاصلات زراعية . وقال التقرير إن عشرة آلاف رجل أعمال وتاجر عراقي قاموا بزيارة سورية في العام ٢٠٠٥ للقيام باتصالات تجارية وعقد صفقات تجارية وللمشاركة في معارض واجتماعات مع نظرائهم السوريين . ويشير التقرير إلى إن سورية تعد معبرا رئيسا للسلع الموردة إلى العراق ، حيث نقلت المرافئ السورية ما يزيد عن ٢,٥ مليون طن من بضائع إلى العراق . وتوقع التقرير أن ترتفع الصادرات السورية إلى العراق هذا العام إلى أكثر من مليار ونصف المليار دولار ، إضافة إلى أن الكثير من المشروعات الاستثمارية التي تقام في سورية تأخذ السوق العراقي كهدف أساس لتصدير منتجاتها إليه[١٩] .

رابعا : المؤثرات الدولية الإقليمية على تطور العلاقات العراقية السورية

١- **المؤثر الأمريكي :-** ترى الولايات المتحدة أن النظام السوري هو من النظم الشرق أوسطية المارقة ، وقد وصفت الإدارة الأمريكية النظام السوري بأنه يشكل مع إيران محور شر ينبغي السعي لتغييره ، وإنه نظام يرعى " الإرهاب " ، بالوصف الأمريكي ، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما[٢٠]:-

(أ) إن سورية ظلت بمنأى عن تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني رغم العديد من المساعي الدولية والإقليمية في هذا المجال ، وبالتالي فإن ذلك الكيان يعد سورية خطرا على مستقبله ، وبالذات علاقتها مع الفصائل الفلسطينية ، وبالتالي فإن هذا الموضوع رسخ في الرؤية الأمريكية قصورا سلبيا عن السياسة السورية.

(ب) طبيعة العلاقات السورية الإيرانية التي شهدت تصاعدا واضحا منذ زمن الشاه محمد رضا بهلوي ، وترسخت أكثر بعد الثورة الإسلامية في إيران ، لذلك كانت تلك العلاقات من أسباب تأزم العلاقات السورية الأمريكية .

وسوريا من جانبها ظلت متمسكة وحتى بعد سقوط النظام العراقي بالكثير من المواقف لاسيما في موضوع التفاوض مع الكيان الصهيوني لحل الإشكاليات المتعلقة بالجولان ، على الرغم من إنها استجابت لبعض المطالب الأمريكية المتعلقة بتواجد مكاتب المنظمات الفلسطينية فوق أراضيها ، والتخفيف من

[١٩] **جريدة الوطن الكويتية ، ٢٢ شباط ٢٠٠٦ .**
[٢٠] **حسين حافظ وهيب ، سوريا وإيران مشروع للتغيير ، جريدة الخليج الإماراتية ، ٤ أيلول ٢٠٠٥ .**

حدة خطابها الإعلامي إزاء احتلال العراق . إلا إن الولايات المتحدة ظلت متمسكة باستهداف سورية ، فأصدرت في العام ٢٠٠٤ قانونا سمي بقانون محاسبة سورية الذي حجم من دور الشركات الاستثمارية الأمريكية فيها ، وأضر بالاقتصاد السوري . فضلا عن ملاحقة التواجد السوري في لبنان ، وذلك باستصدار القرار الأممي ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان ، ورغم الاستجابة السورية ، إلا إن الولايات المتحدة شعرت بأن سورية لم تنحنى بما فيه الكفاية ، مع ما ترافق من رؤية إيرانية رافضة لأي تقارب سوري أمريكي .

٢- المؤثر الإيراني :- أشرنا إلى أن العلاقات السورية الإيرانية هي من أوثق علاقات الدول العربية مع إيران ، والمؤثر الإيراني على السياسة السورية يبدو في كثير من الأحيان بأنه تأثير متداخل ، ففي الوقت الذي تعد فيه سورية بمثابة العمق السوقي لإيران في سياستها تجاه الكيان الصهيوني ، فإن إيران تريد أيضا من تقوية سورية والجنوب اللبناني ليكونا نطاقاً إقليمياً يؤمن لها قدرا كبيرا من أمنها القومي الذي يعاني من اختلال إقليمي واضح ، لاسيما في علاقة إيران المتذبذبة مع دول الخليج العربي ، وعدم وضوح علاقتها بالنظام العراقي الجديد .

وحقيقة الأمر فإن التوافق السوري الإيراني في استهداف الوجود الأمريكي في العراق ، ومحاولة إشاعة أجواء من عدم الاستقرار فيه يخدم المصلحة المشتركة لكلا الدولتين ، ويؤمن قدرا معقولا من إمكانية إثارة الرأي العام العالمي لما يجري في العراق ، وبالتالي أمكانية انسحاب القوات الأمريكية منه ، بما يؤمن عاملا مهما في تعزيز الأمن القومي لهما . وبالتالي يصبح الفاعل الإيراني مهما في توجهات السياسة الخارجية السورية تجاه العراق ، وقد لا نبالغ إذا ما قلنا عن أي تحسين للعلاقات مع سورية لابد من أن يمر عبر البوابة الإيرانية[٢١].

خامسا : سبل تطوير العلاقات العراقية السورية

إن تصوراً عاماً لتحسين العلاقات السورية . العراقية يجب أن يتضمن :

١. جهود سورية شديدة لمراقبة الحدود مع العراق ومنع تسرب المتسربين ، وتمت الإشارة إلى ذلك الموضوع أثناء زيارة رئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي السيد عبد العزيز الحكيم إلى دمشق ، الذي قال أنه ناقش مع الرئيس بشّار الأسد سلسلة من القضايا ، منها " تعاون استخباري وضبط أمن الحدود وتسليم المجرمين الذين نفذوا أعمالاً إجرامية في العراق " ، على أن تأخذ

[٢١] **طلال عتريس ، نتائج وتداعيات احتلال العراق على إيران ، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٢ ، نيسان ٢٠٠٤ ، ص ٢٢-٢٥ .**

هذه الاتصالات طابعاً رسمياً في اتفاقية أمنية . وبموازاة ذلك ينبغي للمحادثات الفنية السورية الأمريكية أن تهدف إلى التوصل إلى آلية تعاون للدوريات الحدودية ولتجنب الاشتباكات أثناء مطاردة المطلوبين في أراضي الطرف الآخر.

٢. تأسيس مجموعة اتصالات تضم الولايات المتحدة والعراق والبلدان المجاورة (بما فيها سورية) لمناقشة مستقبل العراق في المنطقة والبدء بوضع بنية أمنية إقليمية . وهذا ما بدأ بتنفيذه في مؤتمر بغداد المنعقد في العاشر من آذار ٢٠٠٧ والذي جمع العراق والولايات المتحدة وسورية وإيران وبقية الدول المجاورة للعراق.

٣. الانطلاق من مستوى التجارة الحالي نحو إدخال سورية أكثر في السوق العراقية ، ودعوة الشركات السورية إلى الاشتراك في مناقصات مشاريع إعادة البناء ، على أن تلتزم عقودها بتقدير الحاجات العراقية من جهة، وأن يتحدد الشركاء السوريون المحتملون وفق قواعد تنافسية .

٤. تدقيق الحسابات بشكل مشترك بين غرفة التجارة السورية ونظير عراقي لها لإثبات المطالبات السورية المشروعة الخاصة بفترة ما قبل الحرب لدى الدائن والمدين ، بعد ذلك يجب على سوريةً تحويل جميع الموجودات العراقية المحتجزة في بنوكها والتي ليس لسورية مطلب حق بها . وكإجراءٍ مؤقت لبناء الثقة على سورية أن تحول على الأقل جزءاً من الأموال المتنازع عليها ، والتي سيحسم أمرها نهائياً من خلال عملية التدقيق المشتركة استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ .

٥. منع أو محاولة منع العناصر المعادية للنظام الجديد في العراق من العمل أو التحرك من خلال الساحة السورية ، وضبط رؤوس الأموال التي تساهم في دعم النشاطات الإرهابية في العراق المتحركة عبر الحدود السورية .

٦. إيصال رسالة قوية ومفهومة لدول الجوار العراقي عموما ، وسورية خصوصا ، إن عدم استقرار الأوضاع في العراق وتردي الأمن فيه سينعكس حتما على دول الجوار جميعا ، وسيشعل المنطقة برمتها ، وما الاضطرابات التي شهدتها المناطق الكردية السورية ، والتفجيرات التي وقعت في إيران إلا دليل على ذلك .

٧. تطمين القيادة السورية أو منحها تعهدات بأن العراق وأراضيه لن يستخدم في أي محاولة لاستهداف سورية من قبل الأمريكان أو غيرهم.

٨. تهدئة الخطاب السياسي والإعلامي العراقي تجاه سورية ، فليس بالضرورة أن يجاريا الخطاب

الإعلامي والسياسي الأمريكي الموجه إلى سورية . ومحاولة فتح أكثر من بوابة للاتصال مع الحكومة السورية ، ومن الممكن الإفادة من شبكة العلاقات التي تمتلكها أغلب الأحزاب العراقية مع السوريين ، وخاصة تلك التي اتخذت من الأراضي السورية ملجأ لها أو منطلقا لتحركاتها أبان النظام السابق .

الخاتمة :

عند استعراضنا لعلاقات العراق مع سورية نجد أن للأخيرة أجندة خاصة تحاول تنفيذها في الشأن العراقي ، وفيها تعبير واضح عن هواجس سورية تجاه ما يخطط لها في المستقبل القريب من قبل الإدارة الأمريكية .

إن تأسيس علاقات ايجابية وبناءة بين العراق سورية لن يتحقق بالتصريحات البراقة ، ولا بالخطب المفعمة بالنيات الطيبة ، بل عبر العمل المشترك ، والحوار الجاد والمسؤول بين الأطراف المعنية . وإذا كانت هناك عقبات وتحديات ، فان مسؤولية الطرفين هي تذليل تلك العقبات ومواجهة التحديات . فضلا عن

إن بلورة مقترحات عملية تسهم في تعزيز هذه العلاقات على أسس سليمة ، تتجاوز إرث الماضي وهواجس الحاضر ، وتتطلع بثقة وتفاؤل إلى المستقبل ، تبدو أمورا في غاية الأهمية . ولا شك إن لسورية دورا ايجابيا وفعالا في تأكيد سيادة العراق وضمان وحدته الإقليمية ، وسلامة أراضيه ، فضلا عن تعزيز جهود إعادة الاعمار .

لقد كانت الجمهورية العربية السورية ملجأ ومقرا لأغلب الأحزاب العراقية التي عملت في معارضة النظام السابق ، وهي الآن من أكثر الدول التي تطالب بالمحافظة على استقلال العراق ووحدته وسلامة أراضيه . لذلك يمكن الإفادة من ذلك في تحسين العلاقات بين البلدين ورفع هواجس كل طرف تجاه الآخر ، فالعراق يتهم سورية بأنها المنفذ الأهم لتحركات المنظمات الإرهابية تجاه العراق ، وسورية تعتقد أن العراق سيتخذ إن عاجلا أو آجلا منطلقا للاعتداء عليها ، وإن المؤامرات التي تخشاها ستنطلق جميعها من الأراضي العراقية ، لذلك فلا بد من المكاشفة والصراحة في التعامل بين البلدين ، ووضع مصلحتيهما المشتركة فوق الاعتبارات جميعها .